

٢ - الحالة في ليبيريا

عرض عام

وتهيئة الاستقرار الدائم في ليبيريا لا يتوقفان على إصلاح القطاع الأمني فقط، وهو ما توفره البعثة، بل إن البلد بحاجة أيضاً إلى تعزيز المصالحة الوطنية وتنفيذ تغييرات سياسية هيكلية، مما يتطلب التزاماً سياسياً وموارد مالية على السواء. وفيما يتعلق بالإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية، أعربت عن رأي مفاده أن أي إصلاح دستوري شامل يجب أن يؤيد باستفتاء، الأمر الذي يتطلب درجة عالية من التوعية العامة. ونظراً للمسؤولية الكبيرة التي ستتحملها الشرطة مع نقل مهام البعثة إليها، ذكرت أنه ينبغي إيلاء اهتمام كبير لزيادة الكفاءة المهنية للشرطة وقدراتها اللوجستية وجهود التعيين فيها. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية على طول الحدود مع كوت ديفوار، قالت إن البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عززتا التعاون بينهما بشأن المسائل الحدودية، وشجعت على زيادة التعاون بين ليبيريا وكوت ديفوار^(١٠).

وقدم رئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام إحاطة إلى المجلس شدد فيها على أن المصالحة الوطنية ينبغي أن تكون في صميم عملية السلام. وقال إنها برزت كأولوية أساسية لبناء السلام في بيان الالتزامات المتبادلة بين اللجنة وحكومة ليبيريا، وبأنها ترتبط بعمليات الاستعراض الدستوري واللامركزية وإصلاح الانتخابات. وفيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة الوطنية الليبيرية، قال إن اللجنة يسرت، على إثر طلب تلقته من رئيسة ليبيريا، مشاورات حول كيفية تعزيز وتنسيق الدعم التدريبي للشرطة الوطنية. وأضاف أن اللجنة هي بصدد وضع استراتيجية لتعبئة الموارد وخطة عمل تتصل بها، بتعاون وثيق مع الحكومة والبعثة^(١١).

وأعربت ممثلة ليبيريا عن شواغل إزاء الحالة الأمنية على طول الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار، وأكدت أن المسألة تتطلب اهتماماً حثيثاً لما تشكّله من مخاطر محتملة على الأمن الوطني والإقليمي. وأثنت على الإجراءات التي تتخذها البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم القوات الوطنية، لكنها شددت على ضرورة التعاون والتآزر بين القوات الوطنية والدولية على جانبي الحدود. وأكدت من جديد أيضاً عزم الحكومة الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في بيان الالتزامات المتبادلة مع لجنة بناء السلام. وذكرت أن ليبيريا تسعى إلى تعزيز العدالة والأمن والمشاركة، وإلى إدارة واستخدام الموارد

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات فيما يتعلق بالحالة في ليبيريا، بما يشمل جلستين مغلقتين مع البلدان المساهمة بقوات^(٦)، واتخذ أربعة قرارات، جميعها بموجب الفصل السابع من الميثاق. واستمع المجلس إلى ثلاث إحاطات قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (البعثة)، ورئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام.

وخلال الجلسات، نظر المجلس في التخفيض التدريجي للقوام العسكري للبعثة ومدد ولايتها مرتين، لمدة سنة في كل مرة^(٧). وبموجب القرارين ٢٠٧٩ (٢٠١٢) و ٢١٢٨ (٢٠١٣)، جدد المجلس حظر السفر وحظر توريد الأسلحة المفروضين بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، لمدة ١٢ شهراً في كل مرة. ومُدّدت ولاية فريق الخبراء مرتين أيضاً لمدة ١٢ شهراً، بموجب هذين القرارين^(٨).

وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أجرى مجلس الأمن زيارة إلى ليبيريا ضمن بلدان أخرى خلال بعثته إلى غرب أفريقيا^(٩).

إحاطات بشأن الحالة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيريا ورئيسة البعثة، التي أفادت بأن ليبيريا أحرزت منذ عام ٢٠٠٣ تقدماً ملحوظاً فيما يخص إعادة بناء المؤسسات وكذلك توطيد عملياتها الديمقراطية، وبأنها على وشك أن تصبح "قصة نجاح حقيقية". وشددت على أن تحسن الحالة الأمنية

(٦) انظر S/PV.6828 و S/PV.7021.

(٧) القراران ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣). وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(٨) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بليبيريا، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، "التدابير التي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق". وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا وولاية فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء.

(٩) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، انظر الجزء الأول، القسم ٣٤، "بعثة مجلس الأمن".

(١٠) S/PV.6830، الصفحات ٢-٥.

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

التخطيط وتوفير مخصصات في الميزانية للتكاليف المتكررة ولتقديم خدمات العدالة والأمن^(١٤).

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، رحّبت الممثلة الخاصة للأمين العام بعمل لجنة استعراض الدستور المضطلع به للتحضير للمشاورات الوطنية، وبإطلاق رئاسة ليبريا، إلين جونسون - سيرليف، خريطة الطريق للمصالحة الوطنية في حزيران/يونيه. وإذ حذرت من استمرار وجود أسباب محتملة كثيرة للنزاع لا يزال يتعين معالجتها بإصلاحات طويلة الأجل، أعربت عن القلق إزاء سوء إدارة المواد الطبيعية والفساد الذي يؤثر على عمل المؤسسات الوطنية والتنمية الاقتصادية. وفيما يتعلق بالمراحل الثلاث للخفض التدريجي لقوام البعثة العسكري، أفادت بأن المرحلة الأولى اختُتمت بنجاح وبأن الحكومة والبعثة تمكّنتا من وضع آليات مشتركة فعالة للتخطيط لعملية نقل المهام، لكن قوات الأمن الليبرية لم تتمكن من زيادة فعالية عملياتها للاضطلاع بمسؤوليات الأمن المتزايدة وظلت تعاني من قيود جراء الضعف من حيث القدرة على التنقل والموارد والإدارة. وشددت على أن ليبريا تحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد^(١٥).

وأعرب رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام عن أسفه لأنه لم يحرز سوى تقدم محدود على صعيد المصالحة الوطنية في ليبريا. وأضاف أنه على الرغم من إطلاق خريطة الطريق للمصالحة الوطنية، فقد تأخر التنفيذ ولم تفرج الحكومة عن الأموال. وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، أشار إلى أن افتقار الشرطة الليبرية للقدرة والقدرة على التنقل والإدارة المهنية ومواردها المحدودة عوامل تؤخر نقل مهام البعثة. وإذ اعترف بأن التقدم المحرز في إصلاح وتعزيز القضاء كان بطيئاً، شجعت الحكومة على تعزيز عملها في مجالات الإصلاحات والتنفيذ وتخصيص الموارد وصرف الأموال في الوقت المناسب. وأضاف أن تلك الجهود ستتيح للجنة تحسين الدعم المقدم إلى الحكومة في حشد الموارد من أجل قطاعي العدالة والأمن. وأشار إلى اعتراف افتتاح مركزي العدالة والأمن الثاني والثالث في الربع الثاني من عام ٢٠١٤، على الرغم من أن المركز الأول، الذي دُشّن في شباط/فبراير ٢٠١٣، لا يعمل بكامل طاقته بعد. وأعرب أيضاً عن القلق إزاء الفساد المتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية،

الوطنية على نحو فعال. وأعربت أيضاً عن خيبة أمل حكومة بلدها لأن بعض التأكيدات الواردة في تقرير الأمين العام ليست دقيقة تماماً، وذكرت أن العلاقة البناءة والمنفتحة نسبياً التي تعززت بين حكومة بلدها والبعثة على مر الأعوام ينبغي أن تمنح الحكومة الحق في أن تدقق وتحقق بصورة مشتركة من التأكيدات التي يمكن أن تؤثر عند نشرها على آراء المجتمع الدولي، بما في ذلك المستثمرون المحتملون في ليبريا^(١٦).

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، قدّمت الممثلة الخاصة للأمين العام إحاطة إلى المجلس أفادت فيها بأن المرحلة الأولى من نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى الحكومة بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وكانت ناجحة نسبياً. وأضافت أن البعثة بدأت المرحلة التالية من خفض التدريجي لقوامها العسكري بموجب القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ولذلك لم يعد أفراد البعثة العسكريين، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٥، منتشرين في جميع مقاطعات ليبريا الخمس عشرة. وفيما يتعلق بالتطورات في البلد، سلّطت الضوء على بعض الخطوات الإيجابية، مثل مؤتمر إطلاق الرؤية الوطنية لعام ٢٠٣٠، وهي خطة سياسية واقتصادية طويلة الأجل، تشمل إقامة نظام سياسي عادل وتحقيق الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية. وسلّطت الضوء أيضاً على تدشين ليبريا أول مركز للعدالة والأمن بدعم من صندوق بناء السلام. وتوّمت بإحراز بعض التقدم في مجال المساواة، لكنها شددت على أن قضايا الفساد والتوترات بين أفرع الحكومة ظلت موجودة. وفيما يتعلق بالحالة على الحدود الليبرية مع كوت ديفوار، قالت إن البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تواصلان التعاون على جميع المستويات بينهما وتعملان مع كلتا الحكومتين لتشجيع وضع استراتيجية حدودية مشتركة^(١٧).

وفي الجلسة نفسها، قدّم رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام تقريراً عن زيارته إلى ليبريا في شباط/فبراير ٢٠١٣، التي سمحت له بالتشاور مع الحكومة بشأن كيفية التعجيل بإحراز تقدم في مجال إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون والمصالحة الوطنية. وأفاد بأن المركز الإقليمي الأول للعدالة والأمن في غبارنغا افتُتح خلال الزيارة، وشجعت الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك

(١٢) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١٣) S/PV.6941، الصفحات ٢-٥.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٥) S/PV.7029، الصفحات ٢-٥.

٢٠١٣ وأيد توصية الأمين العام^(١٨) بتخفيض العنصر العسكري للبعثة من سبع كتائب مشاة إلى ثلاث كتائب، يبلغ مجموعها حوالي ٢٠٠ ٤ فرد، على ثلاث مراحل خلال الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٥. ونتيجة لهذا التخفيض، سيبلغ القوام العسكري للبعثة حوالي ٣٧٥٠ فرداً بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥. وأذن المجلس أيضاً للأمين العام بتنفيذ المرحلة الأولى من عملية الخفض التدريجي، بتخفيض العنصر العسكري بما قدره ٩٩٠ فرداً في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مدد المجلس بموجب القرار ٢١١٦ (٢٠١٣) ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وأذن للأمين العام بتنفيذ المرحلة الثانية من الخفض التدريجي للقوام العسكري، بتخفيض العنصر العسكري للبعثة بما قدره ١٢٩٩ فرداً في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي كلا القرارين، أكد المجلس أن المهام الرئيسية للبعثة تتمثل في مواصلة دعم الحكومة من أجل تدعيم السلام والاستقرار وحماية المدنيين.

(١٨) انظر S/2012/230 و S/2012/641.

وأشار إلى أن على المجتمع الدولي أن يعزز الدعم الذي يقدمه إلى ليبيريا في هذا المجال^(١٦).

ولاحظ ممثل ليبيريا أن الشرطة الوطنية الليبيرية تولت المسؤولية الأمنية عن البعثة في بعض المناطق، لكن لا يزال هناك بعض التحديات المتعلقة بالأفراد واللوجستيات والميزانية. وأكد مجدداً أنه على الرغم من هذه الانتكاسات، فإن الحكومة الليبيرية لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ خريطة الطريق على النحو المتفق عليه. وأكد أن خطة نقل مهام البعثة وُضعت بعناية لمراعاة القدرات والتحديات المتبقية في ليبيريا، وحذر من أن أي جهد لتسريع عملية نقل المهام يمكن أن يزعزع استقرار الحالة أو يقوض المكاسب التي تحققت بالفعل^(١٧).

الخفض التدريجي للقوام العسكري للبعثة

في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مدد المجلس بموجب القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢) ولاية البعثة لمدة سنة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

الجلسات: الحالة في ليبيريا

محرر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً	الدعوات عملاً	القرار والتصويت (المؤيدون)
٦٨٣٠ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2012/641)		بالمادة ٣٧	بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت (المؤيدون)
٦٨٣٤ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2012/641)		بالمادة ٣٧	بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون - المعارضون - الممتنعون	القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢) ١٥-٠٠٠
٦٨٨٤ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا (S/2012/901)		بالمادة ٣٧	بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون - المعارضون - الممتنعون	القرار ٢٠٧٩ (٢٠١٢) ١٥-٠٠٠

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت (المؤيدون)
٦٩٤١ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣	التقرير المرحلي الخامس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2013/124)		الممثلة الخاصة للأمين العام، المدعوين ورئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام	جميع	
٧٠٢٩ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2013/479)		ليبيريا (وزير الدفاع الوطني)	الممثلة الخاصة للأمين العام، المدعوين ورئيس تشكيلة ليبيريا في لجنة بناء السلام	جميع
٧٠٣٣ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2013/479)	مشروع قرار مقدم من توغو، رواندا، فرنسا، المغرب، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة (S/2013/556)			القرار ٢١١٦ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥
٧٠٧٧ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣	رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيريا (S/2013/683)	مشروع قرار مقدم من توغو، رواندا، الولايات المتحدة (S/2013/725)			القرار ٢١٢٨ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥

٣ - الحالة في الصومال

عرض عام

الصومال وتقديم المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية بشأن بناء السلام وبناء الدولة^(١٩). وإذ تصرف المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق، مدد أربع مرات إذنه للاتحاد الأفريقي بأن يواصل نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال^(٢٠)، وطلب إليه زيادة قوام قواتها^(٢١). ومدد المجلس مرتين ولاية فريق الرصد الداعم للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)^(٢٢). ومدد المجلس مرتين الإذن بتنفيذ

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٢٢ جلسة واتخذ ١١ قراراً وأصدر بيانين رئاسيين فيما يتعلق بالحالة في الصومال. ورحب المجلس بالاستعراضات الاستراتيجية التي أجرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن وجودهما ونشاطهما في الصومال، وقيام حكومة الصومال الاتحادية بوضع استراتيجية جديدة للأمن الوطني. وواصل المجلس الإعراب عن قلقه إزاء التهديد الذي تمثله القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، مع التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية شاملة للتصدي للقرصنة وأسبابها الكامنة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

(١٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المكتب والبعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(٢٠) القرارات ٢٠٧٢ (٢٠١٢)؛ و ٢٠٧٣ (٢٠١٢)؛ و ٢٠٩٣ (٢٠١٣)؛ و ٢١٢٤ (٢٠١٣).

(٢١) القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

(٢٢) القراران ٢٠٦٠ (٢٠١٢) و ٢١١١ (٢٠١٣). وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن فريق الرصد، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، تحت العنوان "اللجنة العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا".

ووفقاً لتوصيات الأمين العام، استعاض المجلس في أيار/مايو ٢٠١٣ عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال (المكتب) ببعثة موسعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال (البعثة) مكلفة بولاية بذل المساعي الحميدة لدعم عملية السلام والمصالحة في